

Distr.: General  
19 April 2021  
Arabic  
Original: English



**رسالة مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين  
لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

تود أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في ليبيا (انظر المرفق). ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون  
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى مجلس الأمن

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز  
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد  
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

### فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

#### موجز وقائع الاجتماع المعني بالحالة في ليبيا، الذي عُقد في 1 نيسان/أبريل 2021

في 1 نيسان/أبريل 2021، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في ليبيا. واستمع أعضاء الفريق إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا. وقدم ممثلون لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وللفريق الأمم المتحدة القطري معلومات إضافية خلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة. واختتم الاجتماع بلغة عامة عن التوصيات الرئيسية، قمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبملاحظات إضافية أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

#### أسئلة أعضاء مجلس الأمن

سأل أعضاء مجلس الأمن عن إدماج القضايا الجنسانية واستخدام المراقبات في ترتيبات رصد وقف إطلاق النار؛ ومشاركة المرأة في اللجان الوطنية التي تتابع عملية برلين، بما فيها تلك التي تعنى بالمسارين الاقتصادي والأمني؛ وخطط الحد من خطاب الكراهية والتمييز بين الجنسين قبل الانتخابات، في ضوء الإساءة عبر الإنترنت التي تعرضت لها بعض النساء المشاركات في ملتقى الحوار السياسي الليبي والنساء المعينات في الحكومة الجديدة؛ ووضع المهاجرات واللاجئات المحتجزات والنساء المرتبطات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ليبيا. كما طرحوا أسئلة رداً على معلومات مستكملة عن احتمال نشر مستشارات لشؤون حماية المرأة على النحو الذي دعا إليه القرار 2542 (2020)، الذي مدد ولاية البعثة. وركزت أسئلة أخرى على سبل تحسين الإبلاغ عن العنف الجنساني وزيادة المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ ووضع المنظمات النسائية في ليبيا وتأثير قرار سنة 2009 بشأن اعتماد النظام الأساسي للجمعيات والروابط النسائية واللوائح اللاحقة بشأن المجتمع المدني؛ وقدرة الأمم المتحدة على رصد ومواجهة الاعتداءات على النساء الناشطات سياسياً، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يشاركن مشاركة جوهرية في الإصلاحات المراعية للاعتبارات الجنسانية في قطاعي الأمن والعدالة، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة وصحتها؛ وتعزيز المنظور الجنساني في التعامل مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وكفالة مشاركة الشباب في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

#### النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع

- مع دخول ليبيا مرحلة جديدة، ستكون مشاركة المرأة أمراً حاسماً لنجاح حكومة الوحدة الوطنية المشكلة حديثاً والاستعدادات للانتخابات التي ستجرى في نهاية عام 2021.

- تعمل الأمم المتحدة مع هيئات إدارة الانتخابات والمشرعين على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف جوانب الاستعدادات للانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وحملات التثقيف، وبناء قدرات المرشحين والمرشحات؛ واقتراح إدخال تغييرات على الإطار القانوني؛ ورصد التحرش أو العنف ضد الناخبات أو المرشحات.
- لدى الحكومة الحالية مستوى تمثيل للمرأة أقل من المستوى السابق، حيث لا يوجد ضمن الـ 35 وزيرا سوى 5 وزيرات. غير أن هؤلاء النساء ولين المسؤولية عن وزارات رئيسية، منها وزارة الخارجية ووزارة العدل. وتواصل الأمم المتحدة تشجيع رئيس الوزراء على كفالة أن تشغل النساء ما لا يقل عن 30 في المائة من المناصب العليا في الحكومة، وذلك تمشيا مع التزام رئيس الوزراء وخارطة الطريق السياسية التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي.
- أسهمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في زيادة تمثيل المرأة في الملتقى ليصل إلى 22 في المائة من جميع المشاركين في عام 2020، مقارنة بالعدد المنخفض جدا من المندوبات في الوفود التي أرسلتها المؤسسات الليبية في البداية، كما وفرت عددا من جلسات الحوار الرامية إلى دعم النساء في استعداداتهن. وساعدت هذه الجلسات على إدماج العديد من المناصب التي تشغلها المنظمات النسائية والنساء في الأحزاب السياسية في خارطة الطريق المتفق عليها في الملتقى.
- على الرغم من أن وقف إطلاق النار مستمر، فإن النساء غير ممثلات في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ولم يتناول اتفاق وقف إطلاق النار العنف الجنسي صراحة. وفي الوقت الذي يجري فيه النظر في خيارات دعم الأمم المتحدة لترتيبات رصد وقف إطلاق النار، من الضروري أن تكون المرأة ممثلة في اللجان الرئيسية وفي صفوف المراقبين، وأن تعمم مراعاة المنظور الجنساني، حتى تؤخذ الاحتياجات الأمنية لجميع المدنيين في الاعتبار.
- كما أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في فريق الخبراء العامل المعني بالمسار الاقتصادي في عملية برلين. وعلى الرغم من أن الاجتماعات السابقة ضمت مشاركات، فقد حضر الاجتماع الأخير للفريق نحو 40 رجلا، دون حضور أي امرأة.
- دعا المبعوث الخاص إلى تعيين امرأة لقيادة لجنة مصالحة وطنية واعتماد مفهوم المرأة والسلام والأمن كمبدأ تنظيمي للمصالحة المجتمعية.
- ليس لدى ليبيا حتى الآن خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ولكن من المفيد امتلاك خطة من هذا القبيل من أجل تحديد أولويات المرأة وتعبئة الدعم الداخلي في الحكومة ولدى الجهات الفاعلة الأخرى. وستدعم الأمم المتحدة إجراء مشاورات بشأن خطة عمل وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن مع الحكومة الجديدة والمجتمع المدني على حد سواء استنادا إلى المناقشات السابقة.
- لا تزال وحدة تمكين المرأة التابعة لمجلس رئاسة الحكومة بحاجة إلى تلقي الدعم المالي والسياسي الكافي قبل أن تصبح أداة فعالة لتنفيذ ورصد السياسة العامة الوطنية.

- على الرغم من أن النساء يشغلن أكثر من 40 في المائة من الوظائف في قطاع العدالة، فإن المجلس الأعلى للقضاء يتألف من 13 رجلا وليست به نساء.
- تقدم الأمم المتحدة الدعم لقانون جديد يهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة، وتشجع على اعتماده، وتقوم بتدريب القضاة المتخصصين على معالجة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وتعمل أيضا مع الشباب ووسائل الإعلام على تنظيم حملات للحد من القوالب النمطية الجنسانية وخطاب الكراهية أو القضاء عليهما.
- سيقدم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التمويل اللازم لنشر مستشارة لشؤون حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عام 2021. وقد أدرجت البعثة هذه الوظيفة في مقترح الميزانية العادية لعام 2022.
- لا يزال آلاف المهاجرين واللاجئين والأشخاص المحتجزين تعسفا، بمن فيهم النساء والأطفال، معرضين بشدة لخطر الإساءة والعنف. وهناك فرصة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة بالنظر إلى انخراط الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وتشكيل حكومة جديدة، تضم وزيرا جديدا للدخالية، والتجربة الكبيرة في مجال حقوق الإنسان للمرأة التي تقود وزارة العدل والمرأة التي تقود وزارة الخارجية.
- أبلغ باستمرار منذ عدة سنوات عن العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك الحوادث التي تورط فيها مسؤولو السجون التابعون لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد زادت الجائحة من تعقيد رصد ومراقبة الشؤون الإنسانية في أماكن الاحتجاز. وكانت ليبيا في بؤرة أزمة الهجرة العالمية لعدة سنوات. وفي عام 2020، أبلغت الأمم المتحدة عن 27 حالة متحقق منها من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والإكراه على الدعارة، ارتكبت ضد 23 امرأة، وثلاثة رجال وفتاة واحدة، كان جميعهم من المهاجرين. ولا يزال نقص الإبلاغ يشكل تحديا، بسبب الوصم والخوف من الانتقام. فعلى سبيل المثال، تعرضت فتاة مؤخرا لاغتصاب جماعي وحشي على أيدي أربعة رجال مسلحين في طرابلس، ورفضت أسررتها الإبلاغ عن الاعتداء خوفا من الانتقام. ولا تزال ليبيا تقتصر إلى التشريعات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهناك عدة أحكام في قانون العقوبات وفي الإطار القانوني تميز على أساس نوع الجنس، مثل اشتراط أن تبلغ المستشفيات عن النساء العاجزات عن تقديم معلومات عن أبوة أطفالهن، مما قد يؤدي إلى مقاضاة النساء. وفي حزيران/يونيه 2020، وضعت الأمم المتحدة ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولكنها لا تزال تقتصر إلى كبيرة مستشارين لشؤون حماية المرأة لتنسيق أنشطة الرصد وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على ضمان إدماج حماية المرأة في رصد وقف إطلاق النار؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإنذار المبكر؛ وتقييمات التهديدات؛ واللجوء إلى العدالة.
- في حين أن النساء عوامل أساسية لتحقيق السلام، فإن مشاركتهن ونشاطهن السياسيين كثيرا ما يتعرضان للقمع من خلال الاعتداءات والتهديدات، بما في ذلك عن طريق العنف الجنسي، ولا سيما أثناء الجائحة، والتحرش والاعتداء على الإنترنت. وقد سمع مجلس الأمن مباشرة من نشطاء ليبيين في مناسبات عديدة أن الكثير منهم يخاطرون بحياتهم عندما يتحدثون علنا

عن القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ويتفاقم انعدام الأمن الناجم عن ذلك بسبب انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة وانتشار الإفلات من العقاب الذي يحيط بهذه الانتهاكات.

### التوصيات

التوصيات التالية قدمتها إما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، وإما مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع<sup>(1)</sup>:

(أ) ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى أن تشمل الترتيبات المقترحة لرصد وقف إطلاق النار عددا كبيرا من المراقبات وأن تتناول الترتيبات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتنص على إجراء مشاورات المنتظمة مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات النسائية، وتدمج بشكل كامل المنظور الجنساني والخبرة والتدريب في المجال الجنساني؛

(ب) ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الحكومة الليبية إلى كفالة أن تشغل النساء 30 في المائة من المناصب الحكومية وفقا للالتزام الذي قطعه رئيس الوزراء وأن تحمي المساواة الكاملة والإدماج التام لجميع المواطنين، رجالا ونساء، كما تنص على ذلك خارطة الطريق المتفق عليها في ملتقى الحوار السياسي الليبي؛

(ج) ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى إدماج منظور جنساني ومشاورات مع المنظمات النسائية في كل من المسار الاقتصادي والسياسي والأمني والمتعلق بحقوق الإنسان لعملية برلين، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) ينبغي لمجلس الأمن أن يدين التهديدات والاعتداءات وعمليات القتل التي تتعرض لها النساء المشاركات في المجال العام، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان؛ وأن يدعو السلطات الليبية إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال؛ وأن يدعو الحكومة الليبية إلى مراجعة التدابير التي قد تقيد عمل منظمات المجتمع المدني؛

(هـ) عند تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عام 2021، ينبغي لمجلس الأمن أن يُبقي على جميع الإشارات الحالية إلى المرأة والسلام والأمن الواردة في ديباجة القرار 2542 (2020) وفي فقرات منطوقه. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو جميع الأطراف، في فقرات منطوق الولاية الجديدة، إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لمختلف النساء في جميع مراحل عملية الحوار والانتقال، وأن يطلب إلى البعثة إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، وأن تتواصل بانتظام مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني النسائية، وأن ترصد التهديدات والعنف ضد المرأة في المجال العام وتبلغ عنها؛

(و) عند تجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) الذي يدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى إدراج

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات مقدّمة من المشاركين من الأمم المتحدة في الاجتماع أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

الخبرة اللازمة في الشؤون الجنسانية، تمشيا مع الفقرة 6 من القرار 2242 (2015) والفقرة 11 من القرار 2467 (2019)، وأن يحث الفريق على إدماج نوع الجنس كمسألة شاملة في تحقيقاته وتقاريره؛

(ز) ينبغي لمجلس الأمن أن يحث السلطات الليبية على احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية في معاملة اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المحتجزين، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لحماية ومساعدة المحتجزين الذين عانوا من الاعتداء الجنسي أو المعرضين لخطر الاعتداء الجنسي، وذلك بنقل المحتجزات إلى مرافق بها عدد كاف من الحارسات ومنح إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المرافق؛

(ح) ينبغي لأعضاء المجلس أن يشاركوا الحكومة الليبية ويدعموها لتعزيز وحدة تمكين المرأة وضمان أن تزود بالموظفين والموارد الكافية وأن تكون قادرة على التنسيق مع الوزارات المعنية؛

(ط) ينبغي لأعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى أن يكفلوا تلقي البعثة مخصصات كافية في الميزانية لتنفيذ ولايتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك النشر السريع للمستشارات لشؤون حماية المرأة، على النحو الذي دعا إليه القرار 2542 (2020).

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما للمبعوث الخاص وجميع المشاركين والتزما بمتابعة ما أثير خلال الاجتماع من مسائل هامة.